

مات الاتحاد اللبناني السوري الاقتصادي

ليهش الاتحاد

بنلم ارنست تلياك
استاذ في معهد الحقوق الفرنسي

يسمى ان نستخرج من انفكاك الاتحاد الاقتصادي اللبناني السوري
١٣ آذار ١٩٥٠ انه بات مقضياً بالاخفاق في المستقبل على كل اتحاد
اقتصادي في الشرق الادنى - بل اننا ذلك على العكس - اذ ان
هناك اتحاداً واتحاداً .

اجل ان الاتحاد الاقتصادي اللبناني السوري لم يحتمى الا اخط طراز من
الاتحاد الجرماني وذلك على قدر ما كان اتحاداً بين البلدين من ناحية على حين
انه من الناحية الثانية قد اخذ يشيع بين الدول الان الى جانب الاتحاد الجرماني
بين البلدان اتحاد جرماني في المنتجات (مشروع شومان) . وان الخطط التي
ارتسمها هذا المشروع لن تكون ابد عن التشجيع في الشرق الادنى منا في
اوروبا وبقية الاقطار العالمية .

١

ما بنا الدهر بالاتحاد الاقتصادي اللبناني السوري الا بسبب انه كان اتحاداً
جرمانيّاً خارجياً وخاصاً .

اجل انه اتحاد خارجي :لانه اتحاد اقتصادي بين دولتين ما برحت احداهما
تسيطر سياسياً عن الثانية (الدولة اللبنانية والدولة السورية) كما كان الاتحاد
الاقتصادي (Zollverein) الجرمانى القديم، عام ١٨٣٤، بين شتى الدول الالمانية التي
لم تلحقه يوحدتها السياسية الا في سنة ١٨٧١ .

ولكن ما كان التباين الذي قام بين الاتحاد اللبناني السوري الجرماني وبين
الاتحاد الجرماني الداخلي الذي تم في فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة، بحيث
سبقت وحدة تلك البلدان السياسية اتحادها الاقتصادي فتت وحدتها الجرمانية
في قلب دولة موحدة سياسياً

ولما انهارت في فرنسا غداة سنة ١٧٨٩ آخر الحواجز الجمركية ، كانت الحواجز السياسية قد انهارت منذ زمن طويل وتحققت في الميدان السياسي الوحدة الفرنسية السياسية .

انه لاتحاد خاص الاتحاد اللبناني السوري وأكثر من خاص « البانلوكس » (Benelux) او مشروع الاتحاد الجمركي السكنديني في بيد انه اتحاد حقيقي رأساً لرأس ، كمشروع الاتحاد الجمركي الفرنسي الايطالي او اليوناني التركي .
ويا لها من مناقضة للجهود المبذول في سبيل اتحاد جمركي عام (كالنظمة الاقتصادية للتعاون الاوروي O. E. C. E) المنبثقة من مشروع مرشال !
وانه خطأ مزدوج الاعتقاد ان اتحاداً جمركياً خارجياً وخصوصاً هو اسهل من اتحاد جمركي داخلي وعام .

وبما القول من حيث المبدأ ان كل اتحاد اقتصادي بظل معلقاً في الهواء .
طالما ليس هو وحدة سياسية .

ولا يكفي في سبيل تحقيق اتحاد جمركي إلغاء الحواجز الداخلية بين الدول المتحدة إلغاء سلباً ، وانما ينبغي ان تُنشأ في آن واحد انشاءً إيجابياً جبهة خارجية مشتركة وان تقام حدود مشتركة : اي انه اذا لم تنفذ منذ البدء تعرفه مشتركة على حدود الاتحاد الخارجية فلا بد من ان تنجم الامور التالية :
دخول المنتجات القريبة الى احدى دول الاتحاد على نفقة انخفاض تعرفتها ، لتنتقل منها الى بلاد الفريق الآخر عن طريق الحرية الجمركية بين هذين البلدين ، فتتوار الحواجز الجمركية التي تكون قد انشأتها هذه الاخيرة في وجه البلدان الخارجية لحماية صناعاتها الوطنية .

وهذه الجبهة المشتركة في وجه الخارج في الامور الجمركية تفرض ايضاً قيام جبهة مشتركة في الشؤون النقدية والأجري ما يأتي : اي ان حرية المبادلات في قلب الاتحاد نفسه لا تضاعفها حرية المدفوعات ، والقائم الجمارك الداخلية لا يصحب إلغاء القطع الداخلي ، وخلا ذلك فان اختلاف القيمة بين عملات مختلف اعضاء الاتحاد الجمركي الواحد حيا لالخارج وتخفيض احدى هذه العملات بالنسبة الى غيرها - او بالعكس - ارتفاعها يؤدي الى بعض الامتيازات في التصدير

والاستيراد ويشل الاتحاد الجبركي ، ثم يستفاد منه ان الاتحاد الجبركي لا يستطيع ان يكون ما لم يترج بالاتحاد النقدي .

ولنتقدم خطوة اخرى الى الامام . فهل يُقدّر لنا يوماً ان ترى مصرف (بنك) الاتحاد المركزي يرفض تسليم احد اعضاء هذا الاتحاد بحجة ان ميزانيته يمتريها الحلل ؟ وفي الواقع ان الاتحاد النقدي والجبركي يفرض بدوره اندماج السياسة المالية والاجتماعية . . . الخ .

ولا يعني انشاء اتحاد جبركي التنازل عن الاستقلال التجاري فقط بل عن الاستقلال النقدي والاستقلال في الميزانية كما انه لا يعني ايضاً التنازل عن السياسة الاقتصادية برمتها فحسب ، بل عن الاستقلال السياسي وهذا ما معناه وضع اسم حكومة اتحادية قبّلت حتماً جانباً من صلاحيات سيادة كل دولة لان الاتحاد الجبركي في مظاهره الفنية هو منهج الحكومة الاتحادية «فدرالية» وهو عمل سياسي اكثر منه اقتصادياً ، وما القطيعة في الاتحاد الاقتصادي اللبناني السوري الا برهان على ذلك .

اما هذه القطيعة فلم تكن وليدة المصادفة او عدم الانسجام بين السياستين اللبنانية والسورية التقديتين .

وهل من حاجة الى التذكير بان النقد السوري فقد قوة التبرئة في لبنان عندما ابت سورية في شهر شباط ١٩٤٨ توقيع الاتفاق النقدي الذي اقترحه فرنسـا على البلدين .

ومنذ ذلك الحين كان التلاعب بين قيسة النقدين وان عدلت سورية بعدئذ موقفها ووقعت الاتفاق المقترح عنده فلقد ارتفع الفرق - بدلاً من ان يزول - بين النقدين اولاً في مصلحة لبنان فكان لهذه الثمة النقدية تأثير سي . على العلاقات التجارية بين سورية ولبنان .

ولقد رجبت الحكومة السورية في السابع من شهر اذار ١٩٥٠ مذكرة الى البلد الجار تقترح عليه : الاتحاد الاقتصادي النقدي الكامل او الانفعال ، وهذا ما يبين لنا ان الاتحاد الجبركي لم يكن مرتبطاً بالاتحاد النقدي فقط ، بل كان يخفي خاصة تحت الاتحاد الاقتصادي الكامل وورا . الاتحاد النقدي ضمناً ، الاتحاد السياسي نفسه .

ويا لها من حجة عميقة في آن واحد سرا. أكان ذلك من حيث الاقتراح السوري ام من حيث الرفض اللباني .
ولقد كان السوريون يستشعرون ببعد نظر الاتحاد السياسي بعد الاتحاد الاقتصادي .

وعرف اللبانيون ولم يكن منطقهم اقل من غيرهم - وهم الذين لم يكونوا يريدون الاتحاد السياسي - ان يرفضوا الاتحاد الاقتصادي .

وفي مثل هذا المقام هل يعترضون متذرعين بالنجاح المشهور الذي احرزه الاتحاد الجرمكي الالماني الخارجي (Zollverein) في القرن التاسع عشر ؟ فالجواب ان الاتحاد الجرمكي الالماني الخارجي لم يستطع ان يؤدي الى نتيجة حسنة من جهة الا بإرادة دولة اقوى من الدول الاخرى ارادة مستمرة وهي تفرص بوسائلها على سيطرتها السياسية: الا وهي بروسية، ومن جهة اخرى فان الدول الالمانية كانت منذ سنة ١٨٣٤ قد انتظمت في اتحاد سياسي وكان عليها ان ترتقي الى نظام دولة اتحادية قبل ان تبلغ نظام دولة موحدة عن طريق اعلان الامبراطورية في ١٨ كانون الثاني سنة ١٨٧١. وبكلمة واحدة، ان الوحدة السياسية لم تتحقق عملياً في المانيا - بعمل بروسية - وانما كانت الوحدة السياسية تسير في طريقها من الوجهة الحقوقية منذ البدء .

والواقع لقد كان الاتحاد الجرمكي الالماني الخارجي (Zollverein) اتحاداً جرمكياً داخلياً واسعاً : ومن هنا كان سبب نجاحه ذلك النجاح الذي لا يقارن اخفاق الاتحاد اللباني السوري الا لكون الوحدة السياسية مفقودة في هذا الاخير وموجودة في الاول .

وهل يتذرعون بالاعتراض بالمنظمة الاقتصادية الحالية للتعاون الاوروبي مع منظمة اتحاد المدفوعات التي تحددها ؟

من الواجب ان ندين جيداً انه ترسم بقوة تحت طلائع الاتحاد الاقتصادي هذه الوحدة السياسية : اي المجلس الاوروبي الذي انشأ في ستراسبورغ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٩ وهو بدء توحيد سياسي لا مفر منه للترديد الاقتصادي يمد له اوفر حظاً على غرار حظ الاتحاد الجرمكي الالماني الخارجي (Zollverein) الذي سار جنباً لجنب الوحدة السياسية الالمانية مع الوحدة الاقتصادية تحت التأثير

البروسي . على حين ان الفارق الوحيد الذي يقرّر اليوم في الامر هو عامل اقل منه على الطريقة البروسية ، هو عامل على مقاومة الاستثمار : اي الاستثمار الروسي . وبينما كانت المباحثات تدور حول انشاء الاتحاد الاقتصادي في اوروبا فاذا بالاتحاد العسكري يتحقق بيضة اشهر ضمن النطاق السياسي وهو ادق اتحاد : ليطفي على النطاق الاقتصادي على قدر ما يعمل الفريون لتوحيد مستوى تسلمهم . قدفقت طلباتهم على خير المصانع تجهيزاً واقلها اسعاراً ولم يبق اي حاجز كان من الآن وصاعداً يوقف هذه الاسلحة عند الحدود .

ولئن كان من الهم التخيل انه في المستطاع البير الى الامام بواسطة الاتحاد الاقتصادي فقط من دون وحدة سياسية وان الاتحاد الجرمكي الخارجي اسهل من الاتحاد الجرمكي الداخلي فليس اقل خطأ الاعتقاد ان الاتحاد الجرمكي الخاص هو اسهل من الاتحاد الجرمكي العام . واليك السببين :

الاول - وهو انه على قدر قضاؤل المساحة الموحدة تتضائل مزاي الاتحاد نفسها ، اما الاتحاد في المقياس الاوروبي فجدير بتحقيقه ، اما الاتحاد الفرنسي الايطالي مثلاً فيظهر مبدئياً انه بات مسبوفاً لانه لا يفضي الى توازن مع الكتلة الاميركية ولا مع الكتلة الروسية .

وهل اجراً ان اقول القول نفسه عن اتحاد في مقياس الشرق الادنى وعن اتحاد لبناني سوري فقط ؟ ان الانكفاء عن الاتحاد الجرمكي العام الى الاخذ بالاتحاد جرمكي خاص يشبه من بعض الوجوه «اطراح الطفل خارجاً مع ماء الحمام» «اتباع الجبل بالدلو اذا ما اتزلت الى البذ» .

الثاني - وهو انه اذا تضائلت مزاي الاتحاد على هذه الصورة فان الصعوبات لتزداد ، اذ كل اتحاد بين فريقين هو اشد اساءة من اتحاد بين عدة فرقاً . لانه لا يفسح مجالاً لتعويضات يقوم بها فريق ثالث في سبيل إحكام اقتصاديين لا يتم احدهما شكل الاخر كل التسم فانتاج الحور الفرنسية لن يلاقي الا سهولة قليلة لرواجه ضمن نطاق الاتحاد الفرنسي الايطالي الى الخاص لان ايطاليا نفسها هي من البلدان المنتجة للحور . ولكن ليتدخل فريق ثالث في اتحاد هاتين الدولتين الشقيقتين الصعب بعض الصعوبة ولتنضم اليه المانيا والبلدان الشمالية، فعد ذلك يسهل سهولة كافية رواج الحور الفرنسية الايطالية .

والاتحاد اللبناني السوري الذي قام رأساً لرأس قد كان كذلك اتحاداً لا يخلو من الصعوبة فلو كان انضم اليه فريق ثالث لجله محتملاً لان الصعوبات الخاصة تنضفع في المجموع ولكان اتساعه وسع حرية كل فريق من الفريقين اما ما افنى الى القطيعة فليس الاتحاد الكثير بل القليل منه .
 وانه لتشخيص مناقض للتشخيص الراجح . فلو لم تكن سرعة انهيار الاتحاد اللبناني السوري الاقتصادي المزروع غير الاتحاد الجرمكي الخارجي فقط والاتحاد الخاص لكفى بها . ولترب عن هذا بصورة ما ولنقل انه كان اتحاداً بدون نفس سياسية ومن دون جرم اقتصادي .

٢

لم يكن الاتحاد اللبناني السوري طرازاً احدى لاتحاد جرمكي بين بلادين : اي اتحاد خارجي وخاص لكي يُقدّر له في الند النجاح الذي يُقدّر لاتحاد جرمكي بين بلادين اثني . وفق طرازه الاعلى كاتحاد داخلي وعام . اما اليوم فتنة نهج جديد يفرض نفسه فرضاً ، وهو الاتحاد الجرمكي بالمشجات الذي يقوم الى جانب نهج الاتحاد الجرمكي التقليدي بين بلادين .

ففي اليوم الثامن عشر من نيسان ١٩٥١ قبلت ست دول اوروبية رسمياً وهي فرنسا (مع السار) والمانيا وبلجيكا وهولانده ولكسمبورج وايطاليا مشروع شومان واوجدت سوقاً واحدة للفحم والفولاذ لمدة خمين سنة عن طريق القا . الحواجز الجرمكية الوطنية اي ايجاد سوق من ١٢٥ مليوناً من البشر تقيم التوازن مع السوق الاميركية .

وارعزت ال (T. V. A.) بانشاء سلطة دولية عليا للفحم والفولاذ : اي سلطة تنفيذية حقيقية يساعدتها لجنة وزراء تؤمن الاتصال بالحكومات الوطنية ولجنة استشارية تؤمن الاتصال بالاوساط الاقتصادية والاجتماعية وهي سلطة حقيقية وحكومة للفحم والفولاذ حقيقية مسؤولة امام مجلس هو برلمان اوروبي حقيقي يحق للدولة او لفريق خاص اللجوء الى طرق المراجعة بشأن مقرراته الى محكمة تحكم اتحادية . وما ذلك الا قاعدة الانطلاق في سبيل تحقيق اتحاد اوروبي تحقيقاً تدريجياً من الدول الاوروبية .

ومن الكافي ان ينشروا شيئاً فشيئاً سلطات عليا جديدة في غير نطاق الفحم والفولاذ : سلطات تكون مسؤولة امام المجلس نفسه وتصرف عليها محكمة التحكم ذاتها وكذلك يصلون مرحلة مرحلة الى ان ينشروا في المضار الاقتصادي حكرمة اورربية حقيقية يوزرائها الاختصاصيين .

وتقادياً عن الاصطدام وجهاً لوجه بالصلاحيات الدولية كما في الاتحاد الجرماني فقد شُتوا هجبتهم عليها من جنباها فكانت اوقع بها لان الاسر يقوم على الفاء الحقوق الجرمانية عن بعض المنتجات فقط مما لا تمس معه السلطة الجرمانية عامة ، وما يضمن لها شدة رغبتها في السيادة ... وبذلك تظل كل دولة حرة في تأميم مشروعاتها الفحمية والفولاذية او عدم تأميمها طالما ليس من تأثير لهذه الامور على نقابات المنتجين وجماعاتهم .

ولئن اعملوا محاولا التهديم غير المباشر في هذا الحاضر الاول الذي يذكي نار الضغائن العامة بين الدول فانهم ليهدمون الاحقاد الخاصة الفرنسية الالمانية تهديماً مباشراً ويخفقون ذلك التنافس التقليدي الذي اوشكت ان تشرف معه اوروبا على الهلاك وهو في مهله .

أفلا تقتصر فرنسا الى ان تشتري ٥٠ في المئة مما تحتاج اليه من الفحم (كوك) لصناعتها الثقيلة من الخارج والمانيا ١٥ في المئة مما يعرضها من المعدن الحديدي ؟ اجل انه لتضامن طبيعي بين استغلايها يحلها على تناسي عداوتها التقليدية ، فان اوروبا لتجد وحدتها حيال الخطر الروسي ولذلك لم يبتئ الرور وقفاً على خدمة الجناز الالمانى القديم ولكن على الدفاع عن اوروبا الجديدة .

وقاعدة الاقتصاد المتمازج هذه وهذا الاتحاد الجرماني بالمنتجات الذي يقوم حداً وسطاً بين طريقة الاتفاق الصناعي الدولي الخاصة وبين طريقة الاتحاد الجرماني بين البلدان العامة سيفضي الى ازالة اسعار الكتل الاقتصادية المصطنعة والاتفاقات الصناعية الدولية وحقوق الدول الجرمانية .

وانها لقاعدة ثالثة : وهي قاعدة وسط تقوم كاسفين مفروز بين القاعدتين اللتين على طرفي نقيض السابقتين .

وعلى هذه الصورة اقترح السيد روبيشز (Robichez) مدير لجنة الصرف المركزية في الرابع والعشرين من كانون الاول سنة ١٩٥٠ ايجاد اتحاد للصوف

اوروبي على صورة مشروع شومان للفحم والفلاد .
وعلى هذه الصورة اقترحت الحكومة الفرنسية نفسها في التاسع والعشرين
من اذار سنة ١٩٥١ انشاء اتحاد زراعي اوروبي وقد بدأت طبعا ببعض المنتجات
الرئيسية : كالقمح والسكر والخمر ومنتجات الحليب .
وعلى هذه الصورة نوقش في ستراسبورغ في شهر ايار ١٩٥١ مشروع ايجاد
سلطة عليا اوروبية للتغليات .

ويبدو ان الاتحاد الجرماني بالمنتجات لن يشمل منتجات ومصالح اخرى في
اوروبا وحدها بل سيشمل ايضا مناطق ثانية غير اوروبا في العالم فهو توسع في
الحقلين الجغرافي والاقتصادي وتوسع خاصة في الشرق الادنى . والقاعدة الاولى
من قواعد الاتحاد الاقتصادي الكبرى، التي نعرفها اي طريقة الاتفاق الصناعي
الدولي الخاصة موجودة في الشرق الادنى . وحسبنا ان نذكر في هذا الصدد
زيوت البترول . والثانية اي طريقة الاتحاد الجرماني بين البلدان العامة ، موجودة
فيه ايضا . وكفى بنا ان نذكر الاتحاد الجرماني اللبناني السوري الذي يؤكد
انقطاعه اكثر مما ينبغي - كما رأينا - بمستقبل اتحاد جرماني بين البلدان العربية
ارسع مما نصت عليه الجامعة العربية ومنظمة الامم المتحدة او مما نص عليه
حديثا المؤتمران المعقودان في بدء سنة ١٩٥١ في مالطة واستانبول .

واننا نرى بمخافة القاعدة الثالثة اي طريقة الاتحاد الجرماني المتمازجة
بالمنتجات او المصالح تذر قرنبا في الشرق الادنى فهي لم تكن غائبة عن
مؤتمري مالطة واستانبول وانما اتيت مع مشروع ايجاد مصلحة قطع مركزية في
البلدان العربية ومشروع ايجاد نقابة للحبوب الزراعية والموارد الاولى من جميع
البلدان العربية وايجاد خطط (سلطة عليا) لتجهد في تعمير وادي الشرق
الادنى الكبيرين .

(١) اعمار وادي النيل الذي يقتضي له اتحاد بين خمسة بلدان هي مصر
والسودان الانكليزي المصري وايتريا وكينيا والكونغو البايكي .

(٢) اعمار منبسطات الوادي السوري الاردني اي هذا الجزء الممتد على
موازاة ساحل المتوسط الشرقي من تركيا حتى العقبة وتقوم اعلى نقاطه بالقرب

من بعلبك واكثرها انخفاضاً عند البحر الميت وتجري فيه انهار ثلاثة : العاصي
والليطاني والاردن .

وتتضي الضرورة هنا ايضاً بالتحاد عدة دول : سورية ولبنان وشرقي الاردن
راسرائيل وبالحاد سلطة دولية عليا .

فللجزء الفلسطيني قد اعد الاميركي لودرميلك (Lowdermilk) منذ وقت
طويل مشروع ال (J. V. A.) وللجزء اللبناني كانت النقطة الرابعة من مشروع
الرئيس ترومان ووجود الفنين الاميركيين . وان استهلاك القوة اللبنانية سيؤدي
ثمانية اضعاف فيستطيع الاجنئون العرب ان يجدوا مكاناً لاستيطانهم .

ولقد وضعت مشروعات اخرى للفرات والدجلة بيد ان الاهتمام الذي
ضوعف فهو في تقديم الري للزراعة والكهرباء للصناعة ، وانها لمشروعات رامية
الى توحيد الشرق الادنى توحيداً اقتصادياً على شاكلة مشروعات شومان في
اوروبا الرامية الى توحيدها اقتصادياً .

o

لقد مات الاتحاد الاقتصادي اللبناني السوري اقليمش الاتحادات الجمركية
بين البلدان ولن يكون فقط خارجياً وخاصاً بل داخلياً عاماً تكون له نفس
سياسية وجسد اقتصادي ، اتحاد جمركي بين البلدان تمززه او اصر الاتحاد جمركي
بالمستجات والمصالح ليقفر الشرق على هذه الصورة ويتخذ مركزه في خريطة
المساحات الكبرى الاقتصادية في عالم الند .

20